الحق لكل فلسطيني الاصل تجنس بجنسية أخرى لاي سبب كان ، أن يعود الى جنسيته الفلسطينية باتباع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من المراسيم المشار اليها . وانه طبقا لقرار الحاكم العام رقم ٣ لسنة ١٩٥٩ يعطى تصريح الرجوع الى الجنسية الفلسطينية امام احد قضاة السلح بغزة .

ولما كان قطاع غزة هو البقية الباقية من فلسطين والتي ما زال يحمل اسم فلسطين وتسري عليه جميع القوانين والانظمة الفلسطينية فان العودة الى الجنسية الفلسطينية والاقامة الدائمة في قطاع غزة هي حق اساسي من حقوق كل عربي فلسطيني الاصل اينما وجد .

وعلى ذلك ترى اللجنة احالة هذا الطلب الى السيد مدير الداخلية والامن العام برجاء الافادة عن الاسباب التي قد تمنع من السماح للمذكور بالعودة الى الجنسية الفلسطينية والاقامة بالقطاع طبقا للقانون . وفي حالة قيام أسباب تمنع من عودته للجنسية الفلسطينية ، توصي اللجنة بعدم ترحيله قبل ان يتمكن المجلس من بحث هذا الموضوع » ، وقد رد مدير الداخلية والامين العام بتاريخ ١٩٦٢/٨/١١ ، مفيدا بأن اسباب ترحيل المذكور تتعلق بالامن (٣٦) . وفي جلسة المجلس التشريعي التي نوقش بها الامر ، وافق مدير الداخلية على أن من حق اي فلسطيني تجنس بجنسية أخرى أن يعود لجنسيته الاصلية ، ولكن وجه الخلاف ، في رأيه ، هو حول حق الاقامة في القطاع . « فالقانون نظم هذا الحق نظرا لضيق رقعة القطاع . فبالنسبة للاشخاص الذين هم أصلا من مواليد القطاع او نزحوا اليه منذ عام ١٩٤٨ ، هؤلاء الناس اذا كان احدهم قد غادر القطاع أو اكتسب جنسية اخرى لسبب ما ثم رغب في العودة ، فانني أقبله على اساس انه اقام اصلا في القطاع بعد النكبة او انه اصلا من سكان القطاع . والحكمة من هذا واضحة جدا وهي ان القطاع ضيق ومكتظ بالسكان ودواعي الامن ودواعي توفير المعيشة للسكان لا تمكننا من قبول اي شخص كان ان يقيم في القطاع اقامة دائمة . خصوصا وان اكثر الناس الذين يطلبون الاقامة بالقطاع يحضرون معدمين او ليست لدينا معلومات عنهم أو قد يكونون مشبوهين . ترك الامر على اطلاقه والسماح لكل شخص بالاقامة الدائمة في القطاع فيه مسئولية كبيرة لا استطيع ان اتحملها لا من ناحية الامن ولا من ناحية قدرة القطاع نفسه على استيعاب العدد الذي يرغب في الحضور . اما عن شخص مقدم العريضة بالذات فانه ليس من سكان القطاع ولا من مواليد القطاع ولا ممن نزحوا اليه عام ١٩٤٨ . وانني كمسؤول عن الامن في القطاع لا اقدر ان اطلق هذه المسألة دون قيود . هذه وجهة نظر الحكومة في هذا الشأن » (٣٧) . ولكن رأي المجلس التشريعي كان مخالفا لرأي مدير الداخلية ، لان « الكيان الفلسطيني الموحد ... لا يكون الا بالشعب